FJARD VOL. 37, NO. 4. PP. 814-831 (2023)

Fayoum Journal of Agricultural Research and Development
ISSN:1110- 7790
On Line ISSN:2805-2528

Developing a scale for social exclusion for rural women in Fayoum Governorate

Safaa Ragaey Abdel Nabby El Saied
Agricultural Economics Dept., Fac. of Agric., Fayoum Univ.

نحو بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتوفر له دلالات الثبات والصدق، توصيف مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمراة الريفية بأبعاده المختلفة (الاستبعاد الاجتماعي- الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد السياسي- درجة الاستبعاد الكلية) بمنطقة الدراسة، وكذلك تحديد الأهمية النسبية لكل محور من المحاور المستخدمة في قياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، والتعرف على الأسباب التي تؤدي الى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات بعينة الدراسة.

ولاجراء الدراسة تم اختيار عينة عشوائية منتظمة قوامها 300 سيدة ريفية بواقع 160 مبحوثة بقرية قصر رشوان، 140 مبحوثة بقرية دار السلام.. وقد استخدمت جداول التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري وذلك لعرض ووصف البيانات، واستخدمت معادلة سبيرمان وبراون للتوقع، ومعامل جتمان، معامل الثبات الفا (α) بطريقة كرونباخ، لقياس درجة ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، وقد استخدم معامل ارتباط بيرسون البسيط، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتعرف على ترتيب محاور الاستبعاد الاجتماعي وفقا لأهميتها النسبية داخل المقياس.

وقد تمثلت أهم النتائج في أن معاملات ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية ومحاوره الفرعية كانت جميعها مرتفعة نسبياً، مما يُوفر قدراً كبيراً من الثقة في استخدام هذا المقياس. وأن غالبية السيدات بعينة الدراسة (35,0%-39,3%) يحدث لهن استبعاد اقتصادي بدرجة متوسطة ومرتفعة، وكذلك فإن غالبية السيدات بعينة الدراسة (39,1%-33,6%) يحدث لهن استبعاد اجتماعي بدرجة متوسطة ومرتفعة. وأن أكثر من نصف المبحوثات (59,7%) يحدث لهن استبعاد سياسي بدرجة ومرتفعة. وأشارت قيمة (F) والبالغة (203,45) إلى معنوية النموذج الأنحداري لعلاقة المحاور الرئيسية (الاستبعاد الاقتصادي، الاستبعاد الاجتماعي، الاستبعاد السياسي) بدرجة الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية.

الكلمات المفتاحية: الحرمان- الثبات والصدق- تأنيث الفقر.

المقدمة والمشكلة البحثية:

تعتبر ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي من الظواهر القديمة قدم الحضارات الإنسانية بسبب التمييز الاجتماعي والطبقي والثقافي، والتنوع العرقي والتعدد الديني، الذي يؤدي إلى إزاحة الفئات المهمشة عن مختلف مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية وأيضا الثقافية.

وقد عانت معظم دول العالم الثالث ومنها مجتمعنا المصرى ولعقود طويلة من كافة أشكال ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى، ولازال هناك العديد من هذه المجتمعات تعانى حتى اليوم من ظاهرة الاستبعاد، وقد يختلف شكل هذا الاستبعاد فالاستبعاد من المشاركة السياسية والحرمان من الموارد الاقتصادية وعدم العدالة واللامساواة فى توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع تعد مؤشرات لوجود الاستبعاد الاجتماعى،علاوة على الفقر والحرمان المادى الذى يعده الكثيرون أحد مظاهر الاستبعاد الاجتماعى.(عياد، 2014: 16).

*Corresponding author Email:
Received:1 / 10 / 2023
Accepted: 24/10/ 2023

هذا ولقد حددت منظمة الأمم المتحدة مظاهر الاستبعاد الاجتماعى من خلال الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة، والجوع، وسوء التغذية وسوء الصحة وقلة أو انعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد والسكن غير الملائم والتمييز وعدم المشاركة فى صنع القرار فى الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية.(Barry, 2002:15)

وتشير دراسة البنك الدولى بعنوان: أصوات الفقراء صيحة للتغيير(٢٠٠٢). التى أجريت على عدد كبير من الدول النامية إلى أن الاستبعاد الاجتماعى على أساس النوع الاجتماعى لا يزال منتشراً ومتأصلاً بين معظم سكان المجتمعات النامية ومن بينها مصر. وذلك على الرغم من تغيير وتعديل بعض التشريعات فيها. ويكون هذا أكثر وضوحاً فى توزيع الأدوار على أساس النوع الاجتماعى على مستوى كل من الأسرة والمجتمع. فضلاً عن عدم المساواة بين الذكور والإناث فى الاستفادة من الفرص المتاحة وعدم تمكين النساء الفقيرات من الوصول إلى الخدمات وصعوبة توفير مصادر للدخل والرزق. علاوة على ذلك مازال ينظرللرجال على أنهم صانعو القرارات الهامة والرئيسية فى إدارة شئون المجتمع، وذلك فى مقابل ما يوجد من تهميش واستبعاد اجتماعى للنساء عامة، والفقيرات منهن خاصة من دوائر وعمليات صنع القرار أو حتى المشاركة فى مناقشته أو فى التخطيط وإدارة شئون المجتمع (ريان وأخرون، 2002: 275).

وعلى الرغم من الجهود الرامية للنهوض بوضع المرأة والتحسن النسبي الذي حققته، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، وتكمن إجمالا في المشاركة السياسة للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال الشخصية وإدماج المرأة في عملية التنمية في مقابل عجز النظام التشريعي القائم عن حماية المرأة من العنف الأسري أو العنف الصادر عن المجتمع، ويبلغ العنف ضد المرأة ذروته في المناطق الريفية، حيث مازالت المجتمعات الريفية تحكمها العادات والتقاليد والأعراف فيتسلط الذكور على الإناث فتحرم المرأة من الميراث بحكم العرف وتحرم من حقها في التعليم والمشاركة السياسية. (عوض، 2012 : 25)

وتشير الدراسات الى أن الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات الريفية يمارس على المرأة بشكل طبيعي يجعله أمراً مقبولاً ومتداولاً في هذه المجتمعات، نظرا للمرجعية الثقافية والاجتماعية التي تميزها عن باقي المجتمعات الأخرى. حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم لسنة 2017 ان 58 % من الأطفال خارج المدرسة في الفئة العمرية للتعليم هم من الفتيات. (حربي وآخرون، 2021: 62)

وتؤكد نتائج الدراسات التى أجريت على فقراء القرية المصرية، على أن المرأة الريفية الفقيرة تعانى من الحرمان من المشاركة الاجتماعية لأسباب عديدة منها الأمية ونقص الوعى الاجتماعى أو تزييفه، والحرمان التاريخى للمرأة من المشاركة، بالإضافة إلى تأثير بعض العادات والتقاليد الريفية، فضلاً عن انخفاض المستوى الصحى وفقر الدخل والقدرات، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء بعض العوامل التى تحكم وتضبط عملية المشاركة فى القرية المصرية وهى: حيازة الثروة أو القوى الاقتصادية والتعليمية والانتماء العائلى والقرابى وامتداده بين الأجيال، وبالتالى فإن حائزى القوة بأشكالها الاقتصادية والسياسية والتعليمية هم أيضاً الذين يحتكرون المشاركة ويسيطرون على كل مجالاتها فى القرية المصرية مما يعنى انعدام فرص المشاركة أمام الفقراء بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة.(الرامخ، 2012: 18).

ويتضح من خلال تناول تحليل الأوضاع الاجتماعية للمرأة الريفية الفقيرة (الصحة والتعليم والعمل) أنها تسهم فى تكريس فقرها كما تنعكس آثارها السلبية على إستبعادها اجتماعياً من مجالات أخرى من حياتها خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج والتفاعل والمشاركة الاجتماعية مع الآخرين، والحرمان من استهلاك السلع والمنتجات والخدمات المختلفة

ولذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة بناء مقياس تتوفر له دلالات الصدق والثبات للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية وذلك للمساعدة في التعرف على ظاهرة اجتماعية تعد من أخطر الظواهر الموجودة فى المجتمع الريفي وأكثرها أهمية وهى ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة الريفية وذلك من خلال المساعدة في تشخيص الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة والأثار المترتبة عليها.

الأهداف البحثية:

1- بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتوفر له دلالات الثبات والصدق.

2- توصيف مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمراة الريفية بأبعاده المختلفة (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية- الاستبعاد السياسي- درجة الاستبعاد الاجتماعي الكلي) بمنطقة الدراسة.

3- تحديد الأهمية النسبية لكل محور من المحاور المستخدمة في قياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية

الإطار النظري الاستعراض المرجعي

تداول الفكر الانساني على مدى العصور القديمة، ثم العلوم الانسانية والاجتماعية في العصور الحديثة قيمة

(المساواة) وأهميتها، حيث حلمت الشعوب بالعدل الاجتماعي وحيث لازالت المساواة والعدل بعيدين عن الواقع، وعن الناس، ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على صعيد: الانتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، أما اللامساواة فتعني الاستبعاد أو الحرمان أو الاقصاء عن هذه المشاركة. وقد شغلت قضية الاستبعاد الاجتماعي بال الكثيرين من علماء الاجتماع، وذلك لانها تعد سبباً مباشراً في تقسيم المجتمعات، وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالاستبعاد الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات (عياد، 2014).

لذا يعد الاستبعاد الاجتماعى أحد المفاهيم السوسيولوجية الحديثة التى بدأت فى الانتشار منذ تسعينيات القرن العشرين مع تفاقم الأزمة الاجتماعية والذى يعبرعن أوضاع الفئات الاجتماعية التى لا تشارك فى الأنشطة الأساسية للمجتمع الذى تعيش فيه وبالتالى تحرم من الاندماج داخل نسيج المجتمع المحيط بها (حجازي، 2000: 151).

وتجدر الإشارة أولا إلى أنه قبل ظهور مصطلح الاستبعاد الاجتماعي استخدمت مصطلحات أخرى، فمثال هيمن مفهوم العرق أو الطائفة عند الحديث عن الاستبعاد لفترة طويلة، حيث عانت المجتمعات البشرية من العديد من التمايزات الطبقية والثقافية، فنشأت جراء ذلك العديد من المصطلحات والمفاهيم لتحديد بعض مظاهر التمايز، كمصطلحات التمييز العنصري، الحقد الطبقي، الطبقات المسحوقة، مساواة المرأة ومفاهيم الجندر، وغيرذلك فالسود على سبيل المثال مبعدون عن البيض، والمرأة مغضوب عليها في المجتمعات الذكورية، وهكذا يتم تكريس الفوارق الطبقية والعزلة في خضم تآكل الطبقات الوسطى التي يمكن أن تشكل تقريب بين طبقات المجتمع. (الديب وسليمان، 2015).

والاستبعاد الاجتماعي مصطلح لم يتم الاتفاق على وضع تعريف موحد له فلقد تعددت مفاهيمه وتنوعت فهناك من يقصدون به التهميش الاجتماعي والبعض الآخر يربطونه بالحرمان والإقصاء الاجتماعي.

ويعرف الاستبعاد الاجتماعي في أبسط صوره بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تقصي أثر المصطلح بالرجوع إلى أعمال "ماكس فيبر " الذي عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى (جون هيلز وآخرون،2007 : 22).

ويعرف الاستبعاد الاجتماعي كذلك بأنه إقصاء متعدد الأبعاد لأن الإقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية الأفراد، وبأنه حالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية، مما يستدعي مزيدا من التركيز على التضامن وعلى الطبيعة العضوية للمجتمع، فالاستبعاد يضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد فيؤدي بالمساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف قدرته على الحصول على السلع والخدمات ويعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع (بلقاسم، 2012: 14).

ويقصد بالاستبعاد الاجتماعي أيضا الحرمان من الموارد والحقوق، بالإضافة إلى أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد أوالجماعة في الأنشطة المجتمعية، وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الذي يستوعب الكل بلا استثناء، والاستبعاد الاجتماعي أيضا لا يعني بالضرورة نقص المال، أي الفقر رغم أن المال والدخل هو عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، بل هو مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصا غيرمندمج في مجتمعه. (الديب وسليمان، 2015: 211).

ومن خلال ما سبق نستنتج مجموعة من العناصر المشتركة بين مختلف التعريفات المفسرة لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي والتي يمكن أن توضح خصائصه كما يلي:

- الاستبعاد الاجتماعي حرمان متعدد: هو أكثر من أن يكون مجرد فقر، أو عدم إمكان الحصول على دخل ثابت، أو عدم وجود فرص للعمل، وإنما هو أيضا عدم وجود تفاعلات بين أفراد المجتمع وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وهو أيضا الحرمان من التعليم والصحة والاستفادة من المرافق الاجتماعية وغيرها.

- الاستبعاد الاجتماعي نسبي: لأنه يكون لمجموعة من أفراد مجتمع معين في مكان محدد وفي وقت محدد أيضا، فهو لا يكون مطلقا في المجتمع.

- الاستبعاد الاجتماعي فعل: ينشأ كفعل على شكلين طوعي وقسري، يكو ن طوعيا أو اختياريا بأن تستبعد فئة اجتماعية نفسها أو فرد ما يستبعد نفسه بشكل اختياري، كأن يكون لنقص فيه أي أن طبيعة شخصيته تمنعه من الاندماج في المجتمع وبالتالي يحرم على نفسه الاندماج في المجتمع كالمرضى نفسيا أو أصحاب الإعاقات الجسمية أو الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الضعيفة. ويكون الاستبعاد إجباريا وذلك بأن تجبر طائفة أو فرد ما على الحرمان من المشاركة في الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية بينهم وبين أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه.(بلقاسم،2012: 17)

ويبدو أن الاستبعاد قد حل محل الاستغلال الذى يعد أحد الأسباب الرئيسية للفقر بيد أن تحديد معنى الاستبعاد

يتطلب تمييزا أكثر بينه وبين الفقر فالأول يتعلق بالحرمان من حقوق تدخل فى صلب التعاقد الاجتماعى والحرمان كذلك من حق المشاركة فى اتخاذ القرار وصناعة المصير، فهو يحول دون تمتع الأفراد والجماعات بالمشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية

وقد وضع "بيرذ شاروت" أربعة محددات رئيسية للاستبعاد الاجتماعى وهى:

أ- عدم القدرة على الاستهلاك (عدم التمكن من شراء السلع والخدمات وامتلاك مسكن وعدم وجود نظام توفير مثل امتلاك مدخرات – مخصصات معاش.... الخ).

ب- عدم القدرة على المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (عدم إتاحة فرص العمل – مستوى الدخل – التعليم – التدريب – الخدمات العامة).

ج- عدم القدرة على المشاركة فى الحياة السياسية من خلال المشاركة فى عملية صنع القرار على المستوى المحلى والوطنى.

د- عدم التفاعل الاجتماعي (افتقار التكامل الأسري والحماية والتضامن والتكافل على مستوى المجتمع ككل).

أسباب الاستبعاد الاجتماعي: (Lakshmanasamy,2013)

أ – الأسباب السياسية: يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار، وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم، إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر على هيئة توتر واستعداد كبير للانفجار.

ب – الأسباب الاقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاستبعاد من عمق النسق الاجتماعي نظرا إلى ما للعامل الاقتصادي من دور في تحديد فعالية الأفراد في النظام الاجتماعي، ومدى تحكمه في توسيع أو تضييق دوائر النشاط لدى الفرد، فالثروة أهم محدّدات استبعاد الفرد أو اندماجه في المجتمع.

ج – الأسباب النوعية: يحدد جنس الفرد في المجتمع دوره ومكانته، وحتى من منطلق التربية، فالثقافة العربية تفرق بين الذكور والإناث في إعدادهم لأدوار متباينة يحددها النوع الذي ينتمون إليه، وهو ما جعل العديد من الحركات الداعية إلى رفع القيود وأشكال التهميش والاستبعاد للمرأة، في أداء العديد من الأدوار الجديدة، والتي تكون في العادة نتيجة للتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية.

مجالات الاستبعاد الاجتماعي:

تتعدد مجالات الاستبعاد الاجتماعي بين ثلاثة مجالات كما يلي: (الديب وسليمان، 2015).

الكاملة بما يفرز أشخاص غير مندمجون فى مجتمعهم. أما الأخر فيرتبط عموما بسوء السياسات وبالقرارات التى تتخذ تحت تأثير جماعات الضغط. (جون هيلز وآخرون،2007 :13).

1- الاستبعاد السياسي: وهو تقييد الوصول الى التنظيم، والتشاور، واتخاذ القرارات، وحقوق ومسئوليات المواطنين، ويتعلق بوضع الفئات من السكان مثل النساء، والمجموعات العرقية والدينية المحرومون من كل جزء من نظمها السياسية والأقليات أو المهاجرين وحقوق الانسان.

2- الاستبعاد الاقتصادي: وهو يظهر في الحرمان من الانتاج مثل الأرض أو الأدوات ومن مجموعة واسعة من فرص المعيشة، وهو ينتج مباشرة من الفقر، مثل الاستبعاد من العمل، وبالتالي الحرمان من دخل منتظم.

3- الاستبعاد الاجتماعي: وفيه يتم تقييد الوصول الى البنية التحتية والخدمات والمرافق والاستهلاك والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والحماية والسلامة العامة والتماسك الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي، ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي الى التمزق في النسيج الاجتماعي والتضامن.

بعض التفسيرات النظرية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية:

1- نظرية ثقافة الفقر: تفسر تلك النظرية التي وضع دعائمها " أوسكار لويس" الفقر كقضية ترتبط بثقافة معينة يعتنقها الفقراء والتي بدورها تحول دون تخلصهم من وثاق الفقر والتهميش، وأنهم مسلوبي الإرادة والرغبة المطلوبة للخروج من حالة العوز الاجتماعي والاقتصادي، كما ترتبط تلك الثقافة بنمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، كما أن تلك الثقافة تتداول من جيل الى أخر، وتتأثر بطبيعة التنشئة الاجتماعية وتوارث الفقر. (أحمد ، ٢٠٠٧:٣٠) ومن ثم تظهر ضرورة دعم المساعي الموجهة نحو العمل على تغيير ثقافة الفقر عبر تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش تحت وطأتها الفقراء عبر دعم استراتيجية التمكين ببعديه الاجتماعي والاقتصادي لهم. (Stewart, 2005: 26).

وبذلك يمكن تفسير ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية في ضوء هذه النظرية باعتبارها شريحة فقيرة تقع تحت وطأة الفقر وذات ثقافة صعبة تفتقر الى معرفة حقوقها والموارد والفرص المتاحة لها في المجتمع، وضعف قدرتها على الحصول على البرامج والمشروعات التي تساهم في تحسين ظروفها المعيشية، وعدم إفساح المجال أمامها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والتثقيفية التي تتلاءم مع طبيعة ظروفها الأسرية والمجتمعية ولمن تعول

ومحاربة الأنماط الفكرية الخاطئة التي قد تؤمن بها المرأة الريفية وتعديلها.

2- نظرية الحاجات الإنسانية: تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو Maslow أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء. ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات. ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي (العزبي، ١٩٩٩ :٤١-٤٢).

ومن هنا يمكن القول أن درجة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتباين وفقاً للمستوى الذي توجد عنده هذه المراة من هرم الحاجات الإنسانية فبعضهن مستبعد من إشباع الحاجات الفسيولوجية، والبعض الأخر مستبعد من إشباع الحاجة إلى الأمن، في حين تُستبعد فئة ثالثة من اشباع الحاجة إلى تأكيد الذات، وهكذا. ومن المرجح كذلك أن التباين في درجة الاستبعاد الاجتماعي من اشباع الحاجات الإنسانية للمرأة الريفية وفقا لهذه النظرية، يتوقف على بعض الخصائص والسمات المميزة لها مثل: العمر، والمستوى التعليمي، الحالة المهنية، الحالة الزواجية ومستوى الانفتاح الثقافي، ومستوى الطموح، والمستوى المعيشي.

3- مدخل الصراع القيمي:

يمكن تعريف القيم على أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعيا، والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية، وحيث أن المجتمع الحديث هو مجتمع معقد يشتمل على أعداد كبيرة من الجماعات المتباينة في اهتماماتها وقيمها، فإنه من الطبيعي أن تتعارض هذه القيم وتتصارع مع بعضها البعض مما يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية (Kornblum and Julian, 1983: 15). ويؤدي الصراع القيمي في المجتمع الحديث إلى إيجاد مشاكل اجتماعية من خلال طريقتين توضح الأولى أن الصراع القيمي يساعد على ظهور المشاكل الاجتماعية من خلال تصارع المفاهيم الخاصة بالظروف الاجتماعية المرغوبة وغير المرغوبة، بينما تشير الثانية إلى أن الصراع القيمي يحتضن البلبلة والتشويش المعنوي الذي يشجع الانحراف الشخصي (الحيدري، ٢٠٠٠: ٢٠٤- ٢٠٥).

من هذا المنظور يمكن تفسير الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، في ضوء تصارع قيمتين احدهما يفرضها نمط الحياة التقليدي للمرأة الريفية، والذي يترتب عليه تهميش دور المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية، وإلزامها بالبقاء داخل المنزل لرعاية الزوج وشئون الأسرة، علاوة على إهمال تعليمها ومحدودية فرص خروجها للعمل، ولاشك أن هذا النمط من الحياة التقليدية للمرأة الريفية يؤدى الى زياة معدلات الاستبعاد الاجتماعي للمرأة، وحتى في حالة قيام الدولة بتوفير خدماتها الرامية إلى تحسين مستويات تمكين المرأة، فإن درجة استفادة المرأة الريفية من هذه الخدمات غالباً ما تكون ضعيفة بسبب القيم التقليدية التي تحد من فرص استفادة المرأة الريفية من مثل هذه الخدمات.

أما القيمة الأخرى فهي ما تخطط له الحكومة وتنادي به منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وهى قيمة تشجع على تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية، وتنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها، مع الاهتمام بتعليمها ومحو أميتها، وتأهيلها للالتحاق بسوق العمل، كي تحظى بفرص متكافئة مع الرجل. ولعل هذه القيم الجديدة تنجح في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية باعتبارها الحلقة الأهم في نجاح خطط التنمية الريفية.

وقد تبنت الدراسة الحالية نظرية ثقافة الفقر حيث انها تفسر بنسبة كبيرة أسباب الاستبعاد التي تتعرض له المرأة الريفية وأبعاده المختلفة.

الدراسات السابقة

قد اتجهت دراسة " جيني Jennie " (2010) الى تحديد عمليات الاستبعاد الاجتماعي التي تقودها علاقات القوة غير المتكافئة سواء كانت مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية ومؤازرة من يعانون من العنصرية والفقر المدقع وعدم المساواة وعدم قدرتهم على إشباع الاحتياجات الأساسية لهم.

وذكر " عوض " (2012) أنه في سنة 2011 بينت دراسة مهمة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بجنوب غربي آسيا عوامل الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وأجملت خمس عوامل رئيسية للاستبعاد الاجتماعي وهي: عوامل فردية، عوامل سياسية، عوامل اقتصادية، عوامل ثقافية، عوام اثنية ودينية.

كذلك تناولت دراسة "أحمد" (٢٠١٤) ضرورة دمج الفئات العاجزة عن المطالبة بحقوقها والتأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع وعلاج حالات التهميش والاستبعاد والحرمان سواء لعوامل ترجع للإعاقة معينة أو فقر مدقع أو نقص فى المستوى الاجتماعى أو الاقتصادي لهم.

بينما تناولت دراسة "حامد" (٢٠١٥) ضرورة تحسين قدرات المرأة المعيلة كأحد الفئات الفقيرة التي قد تعانى من التهميش والاستبعاد خاصة وإن كانت ترتبط بأطر ثقافية نتيجة لتعرض زوجها أو عائل الأسرة للسجن أو الإدمان أو التهرب من تحمل مسئولية الأسرة وإعالة أطفاله.

وذكرت دراسة "الديب وسليمان" (2015) أن تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أجزاء النسق الاجتماعي، لها تأثير واضح على التكامل بين أجزائه،

وخاصة الجانب الوظيفي، وقد يتجسد الأثر البالغ لهذه الظاهرة من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده، على أعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم فيما اتجهت دراسة "عبد الكريم" (٢٠١٦) نحو تحديد أهمية دور شبكات الأمان الاجتماعي بالمجتمع فى التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي وخاصة لمن يعانين من العوز الاجتماعى وصعوبة الحصول على المتطلبات الضرورية للحياة المعيشية.

واستهدفت دراسة "مصطفي" (٢٠١٦) سبل تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني فى مناهضة مختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي ودعم برامجها وخدماتها والأنشطة الموجهة لتمكين الفئات التي تعانى من الاستبعاد الاجتماعي بمختلف صوره فى المجتمع.

بينما تناولت دراسة "رشدي" (٢٠١٧) تحديد مستوى الاستبعاد الاجتماعي خاصة للفقراء قاطني المناطق العشوائية والذين يعانون من نقص شديد فى الخدمات وصعوبة فى إشباع احتياجاتهم الأساسية وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز فرص التمكين المستدام باستخدام أنسب الآليات والأساليب الفعالة لمواجهة مظاهر الاستبعاد الاجتماعي لهم.

واستهدفت دراسة "عبد العزيز" (2021) البحث عن دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن من خلال مجموعة من الأهداف المرتبطة بالعمل على تحقيق العدالة في الفرص المتاحة للغارمات المفرج عنهن، والعدالة في توزيع الخدمات وتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمساواة في الحقوق والواجبات، وصولاً إلى بناء تصور مهني مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من أي شكل من اشكال التهميش أو الاستبعاد الاجتماعى نتيجة للفقر أو البطالة أو ضعف الدخل أو الامية أو العودة للجريمة.

ومن استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة أن أغلبها ركز على الأثار المترتبة على ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي دون ان تتطرق الى محاولة وضع مقياس مقنن تتوفر له دلالات الصدق والثبات لتوصيف هذه الظاهرة وكذلك عدم التركيزعلى المرأة الريفية باعتبارها الفئة التي تعاني أكثر من غيرها من الاستبعاد الاجتماعي وهو ما تحاول الدراسة الحالية التركيز عليه.

الفروض البحثية

الفرض النظري الأول:

تتباين البنود الثلاثة للاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية (الاستبعاد المهني - عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها - ضعف القوة المالية للمرأة الريفية) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية، وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية كما يلي:

" تتساوى المحاور الثلاثة (الاستبعاد المهني - عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها - ضعف القوة المالية للمرأة الريفية) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية"

الفرض النظري الثاني:

تتباين البنود الثلاثة للاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية (الاستبعاد التعليمي – الاستبعاد الصحي- الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية، وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية كما يلي:

" تتساوى المحاور الثلاثة (الاستبعاد التعليمي – الاستبعاد الصحي- الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية "

الفرض النظري الثالث:

تتباين البنود الثلاثة للاستبعاد السياسي للمرأة الريفية (الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية، الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات، الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية، وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية كما يلي:

" تتساوى المحاور الثلاثة (الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية، الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات، الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية"

الفرض النظري الرابع:

تتباين المحاور الرئيسية الثلاثة (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية- الاستبعاد السياسي) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية، وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية كما يلي:

"تتساوى المحاور الرئيسية الثلاثة (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية - الاستبعاد السياسي) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية ".

الأسلوب البحثي:

الخطوات الاجرائية لبناء مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية:

مر إعداد هذا المقياس بالمراحل الثلاث الآتية:

المرحلة الأولى: إعداد الصورة الأولية للمقياس:

- بناءاً على ماتقدم من الاطار النظري والدراسات السابقة يمكن تعريف الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية اجرائياً بأنه "حرمان المرأة الريفية على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المحلي" وبناءا على ذلك تم إعداد قائمة تحتوي على 60 عبارة مقسمة على ثلاثة محاور رئيسية للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية وهي كما يلي:

المحور الأول: الاستبعاد الاقتصادي: ويقصد به حرمان المرأة الريفية من الاستفادة بالفرص والموارد المتاحة فى مجالات الإنتاج، والاستهلاك للسلع والمنتجات والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وقد تم قياسه من خلال عشرون عبارة تتضمن ثلاثة محاور فرعية فرعية وهي:

أ- الاستبعاد المهني: ويعرف اجرائيا بأنه منع المرأة من العمل أو اجبارها عليه، وانتشار البطالة بين السيدات الريفيات، وعدم توفر فرص عمل مناسبة لهن.

ب- عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها: ويعرف اجرائيا بأخذ مال الزوجة والاستيلاء على ممتلكاتها الخاصة، منع المرأة من الوصول إلى مواردها المادية.

ج- ضعف القوة المالية للمرأة الريفية: وهو مايعرف بتأنيث الفقروعدم قدرة المبحوثة على تملك وسائل الانتاج او اي مصدر للدخل.

المحور الثاني: الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية: ويقصد به حرمان المرأة الريفية من التعليم، وتلقي الرعاية الصحية الكافية، وحرمانها من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، وقد تم قياسه من خلال عشرون عبارة تتضمن ثلاثة محاور فرعية فرعية وهي:

أ- الاستبعاد التعليمي: ويعرف اجرائيا بأنه تمييزالأسرة بين الذكور والإناث فى التعليم وتفضيل الأسر تزويج البنات على تعليمهن، وارتفاع التكلفة المادية للتعليم ومتطلباته.

ب- الاستبعاد الصحي: ويقصد به ما تعانى منه معظم السيدات الريفيات من اعتلال الصحة، والإصابة بالأمراض، وسوء التغذية، وعدم تمكنها من الاستفادة من الخدمات الصحية ، فشل نظام التأمين الصحى لدى بعضهن، وغيابه لدى البعض الآخر، ضعف خدمات تنظيم الأسرة.

ج- الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية: ويقصد به حرمان المراة من انخراطها في المجتمع أو ممارسة بعض أدوارها الاجتماعية.

المحور الثالث: الاستبعاد السياسي: وهو تقييد استخدام المرأة الريفية لحقها في المشاركة والتنظيم، والتشاور، وانخفاض تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وتواضع نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وعدم تمكنها من استخدام حقها الانتخابي. وقد تم قياسه من خلال عشرون عبارة تتضمن ثلاثة محاور فرعية فرعية وهي:

أ- الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية: ويقصد به الثقافة السائدة في المجتمع الريفي التي ترى أن دور المرأة يقتصر على العمل داخل المنزل او مساعدة زوجها في المزرعة وأن العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل.

ب- الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات: ويقصد به عدم التقديرالكافى لدور المرأة وإمكانياتها في العمل السياسى, وأن غالبيتها تتبنى مفهوما مغلوطا يقتصر على المشاركة الشكلية للمرأة. واستبعاد المرأة من التمثيل في الهيئات العليا والترشيح الانتخابات بل وعلي المستوى القاعدي من عدم تشجيعها على تكوين الكادر الحزبي النسائي.

ج- الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات: ويقصد به حرمان المبحوثة من المشاركة في التصويت في انتخابات مجلس النواب، ومجلس الشيوخ أو الترشح فيها.

وقد تم عرض عبارات المقياس في صورته المبدئية علي مجموعة من المحكمين تتكون من 12 خبيراً ممن يحملون درجة الدكتوراه في مجال علم الاجتماع الريفي من العاملين بالجامعات ومراكز البحوث، وقد طلب من كل محكم أن يوضح رأيه أمام كل عبارة من حيث صلاحيتها لقياس العنصر الذي تمثله، وذلك باختيار أحد الاستجابات التالية: صالحة، صالحة لحدٍ ما، غير صالحة، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم الرقمية: 3، 2، 1 علي الترتيب. وبذلك تكون أعلي درجة صلاحية يمكن أن تحصل عليها أي عبارة نظرياً هي 36 درجة، وأقلها هي 12 درجة.

وقد رؤي استبعاد العبارات التي حصلت علي أقل من 27 درجة، أي علي أقل من 75% من الحد الأقصى للصلاحية، وذلك لضمان توافر مستوي مرتفع من الصلاحية، وكذلك استبعدت العبارات التي رأي المحكمون أنها مكررة من حيث مضمونها. ووفقاً لآراء المحكمين فقد تم استبعاد 10 عبارات والتي لم تحظي بموافقة 75% علي الأقل من المحكمين، ليصبح عدد العبارات بالقائمة 50 عبارة (اختزلت بعد ذلك إلى 45 عبارة بناءً على نتائج فحص مصفوفة معاملات الارتباط كما سيلي توضيحه خلال المرحلة التالية)، وهو ما انتهت إليه الصورة الأولية للمقياس. ويوضح جدول (1) الوزن المرجح لصلاحية عبارات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية وفقاً لآراء المحكمين.

جدول (1) الوزن المرجح لصلاحية عبارات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية وفقاً لآراء المحكمين

رقم العبارة	الوزن المرجح	% لصلاحية العبارة	رقم العبارة	الوزن المرجح	% لصلاحية العبارة	رقم العبارة	الوزن المرجح	% لصلاحية العبارة
1	34	94,4	21	32	88,9	41	33	91,7
2	33	91,7	22	35	97,2	42	30	83,3
3	32	88,9	23	32	88,9	43	34	94,4
4	33	91,7	24	25	69,4	44	20	55,6
5	24	66,7	25	33	91,7	45	30	83,3
6	32	88,9	26	31	86,1	46	35	97,2
7	21	58,3	27	32	88,9	47	29	80,6
8	32	88,9	28	34	94,4	48	28	77,8
9	33	91,7	29	33	91,7	49	34	94,4
10	35	97,2	30	23	63,9	50	34	94,4
11	30	83,3	31	34	94,4	51	35	97,2
12	22	61,1	32	35	97,2	52	22	61,1
13	30	83,3	33	33	91,7	53	30	83,3
14	33	91,7	34	34	94,4	54	32	88,9
15	34	94,4	35	35	97,2	55	34	94,4
16	29	80,5	36	23	63,9	56	33	91,7
17	31	86,1	37	33	91,7	57	25	69,4
18	25	69,4	38	34	94,4	58	34	94,4
19	33	91,7	39	32	88,9	59	30	83,3
20	29	80,6	40	33	91,7	60	33	91,7

المرحلة الثانية: إعداد الصورة التجريبية للمقياس:

لتقدير صدق وثبات المقياس المقترح للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، كان لابد من تجربته عملياً، وقد تم تطبيق المقياس على عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample باستخدام معادلة كرجسي ومرجان حيث بلغ قوام هذه العينة 300 سيدة ريفية أي بواقع 160 مبحوثة بقرية قصر رشوان، 140 مبحوثة بقرية دار السلام التابعتان لمركز طامية بمحافظة الفيوم.بشرط أن هؤلاء السيدات الريفيات يكونوا قد تجاوزن عمر الثمانية عشر عاما وهو السن القانوني للزواج وذلك لأن المرأة بعد هذا السن تكون عندها مسئوليات اجتماعية تجعلها عرضة أكثر للاستبعاد الاجتماعي بأشكاله المختلفة، وقد تم استيفاء البيانات عن طريق استمارة استبيان اشتملت علي العبارات المتعلقة بالمقياس المقترح من خلال أسلوب المقابلة الشخصية مع السيدات المبحوثات، وقد تم جمع البيانات البحثية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022.

وتم حساب الدرجة الكلية للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية عن طريق جمع المحاور الثلاثة السابقة وهي (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية- الاستبعاد السياسي) كما تم حساب مجموع الدرجات التي حصل عليها عن كل محور من المحاور الثلاثة السابقة. بعد ذلك حسب معامل الارتباط Pearson's Product Moment Correlation Coefficient بين جميع عبارات المقياس الخمسون، وبعد فحص مصفوفة معاملات الارتباط تم استبعاد خمس عبارات أظهرت ارتباطات سالبة مع عدد كبير من عبارات المقياس الأخرى، حيث أن الإبقاء على مثل هذه العبارات يقلل من درجة ثبات المقياس. وقد انتهى المقياس عند هذه المرحلة بخمسة وأربعون عبارة موزعة بالتساوي على المحاور الثلاثة لمقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية- ملحق (1).

وقد حسبت أيضاً معاملات الإرتباط بين مجموع الدرجات التي حصلت عليها كل مبحوثة عن كل محور من محاور الاستبعاد الاجتماعي وبين الدرجة الكلية، ووجدت هذه المعاملات معنوية إحصائياً عند المستوي الإحتمالي 0,01، كما يتبين من جدول (2)، مما يدل على وجود مستوى مقبول من الاتساق الداخلي بين المحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد الاجتماعي.

جدول (2) مصفوفة معاملات الارتباط البينية للمحاور الثلاثة لمقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية

م	محاور المقياس	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المقياس الكلي
1	الاستبعاد الاقتصادي	1	0.51	0.57	0.55
2	الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية		1	0.52	0.59
3	الاستبعاد السياسي			1	0.58
	المقياس الكلي				**1**

المرحلة الثالثة: الصورة النهائية للمقياس:

بناءً على ما انتهت إليه المرحلة التجريبية للمقياس، أصبح المقياس في صورته النهائية مشتملاً على 45 عبارة موزعة بالتساوي على المحاور الثلاثة لمقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، وبذلك اشتمل المقياس على تسع محاور فرعية بواقع خمس عبارات لكل محور فرعي، وتم قياس جميع المحاور الفرعية السابقة من خلال اختيار المبحوثة بين ثلاث استجابات هي (موافق، محايد، معارض) وأعطيت الاستجابات (3، 2، 1) على الترتيب في حالة العبارات الايجابية في حين أعطيت الاستجابات (1، 2، 3) على الترتيب في حالة العبارات السلبية. وبذلك تراوح المدي النظري للمقياس مابين (45 – 135 درجة).

النتائج البحثية:

أولا: النتائج الخاصة ببناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتوفر له دلالات الثبات والصدق.

اختص الهدف الأول للدراسة ببناء مقياس كمي لاستبعاد المرأة الريفية تتوافر له دلالات الثبات والصدق، وقد تم تصميم مقياس كمي لهذا المتغير اشتمل على ثلاثة محاور رئيسية هي: الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد الاجتماعي- الاستبعاد السياسي. وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن استعراض النتائج الخاصة بهذا الهدف على النحو التالي:

أ- النتائج الخاصة بثبات المقياس:

تم استخدام عدة طرق إحصائية لتقدير معامل ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية، من البيانات الخاصة بالسيدات المبحوثات وهي: معادلة سبيرمان- براون Spearman- Brown Formula، ومعادلة جتمان Guttman Formula، وطريقة كرونباخ Cronbach Method. ويوضح جدول (3) نتائج هذه الاختبارات:

جدول (3) نتائج اختبارات ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية باستخدم ثلاث طرق احصائية مختلفة.

محاور الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية	معامل الثبات		
	معادلة سبيرمان- براون	معادلة جتمان	طريقة كرونباخ
1- الاستبعاد الاقتصادي	0,761	0,782	0,784
2- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية	0,757	0,770	0,776
3- الاستبعاد السياسي	0,743	0,763	0,793
4- الاستبعاد الاجتماعي الكلي	0,773	0,841	0,852

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول أن معاملات ثبات مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية ومحاوره الفرعية كانت جميعها مرتفعة نسبياً، مما يُوفر قدراً كبيراً من الثقة في استخدام هذا المقياس

ب- النتائج الخاصة بصدق المقياس:

الصدق هو أهم خاصية من خواص القياس، ويشير مفهوم الصدق إلي الاستدلالات الخاصة التي يمكن الخروج بها من درجات المقياس من حيث مناسبتها ومعناها وفائدتها، وتحقيق صدق القياس معناه تجميع الأدلة التي تؤيد مثل هذه الاستدلالات. ولذلك يشير الصدق إلي مدي صلاحية استخدام درجات المقياس في قياس غرض معين (Kirk and Miller , 1986 : 55) . وتوجد عدة طرق للحكم علي صدق المقياس، حيث تم تقدير مدي صدق مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية في هذا البحث باستخدام طريقتي الصدق الظاهري Face Validity وصدق التكوين Construct Validity، وذلك علي النحو التالي:

1– تقدير الصدق الظاهري للمقياس:

سبقت الإشارة إلي النتائج الواردة بجدول (1) والمتعلقة بعرض عبارات المقياس علي مجموعة المحكمين، حيث تبين أن نسب اتفاق المحكمين علي عبارات المقياس (وعددها 45 عبارة) قد تراوحت ما بين 77,4% - 97,2% بمتوسط 81,2%، وهو ما يعتبره البحث الحالي كافياً لتحقيق الصدق الظاهري للمقياس.

2– تقدير صدق التكوين للمقياس:

تم كذلك تقدير صدق المقياس المقترح للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية بطريقة صدق التكوين Construct Validity (Kline . 2000 : 33)،

(أبو علام ، 2007 : 473) وذلك وفقاً للخطوات الإجرائية التالية :

1- افترض على المستوى النظري وجود علاقة موجبة بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية بعينة الدراسة، وبين درجة العنف ضد المرأة الريفية، على أساس أن العنف ضد المرأة هو سلوك قرين بالاستبعاد الاجتماعي الذي يحدث للمرأة الريفية.

2 - تم حساب معامل الارتباط (r) بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للسيدات المبحوثات وبين درجة تعرضهن للعنف الأسري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,64 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 0.01 مما يشير إلى توافر مستوى مرتفع من صدق التكوين لمقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية المقترح.

3 - تم أيضا حساب معاملات الارتباط (r) بين كلٍ من المحاور الفرعية الثلاثة للاستبعاد الاجتماعي الكلي وهي: الاستبعاد الاقتصادي، والاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية، والاستبعاد السياسي (كل على حدة) وبين درجة العنف الأسري الذي تتعرض له المبحوثات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط على الترتيب : 0,51 ، 0,62 ، 0,57، وجميعها قيم معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 0.01 مما يشير إلى ارتفاع مستوى صدق المكونات الفرعية لمقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية المقترح.

ثانيا: توصيف مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمراة الريفية بمحاوره الثلاثة (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية- الاستبعاد السياسي- الاستبعاد الاجتماعي الكلي) بمنطقة الدراسة.

1- وصف مستوى الاستبعاد الاقتصادي للسيدات المبحوثات:

أظهرت النتائج الواردة بجدول (4) مستويات المحاور الفرعية الثلاثة للاستبعاد الاقتصادي للسيدات المبحوثات بعينة الدراسة (الاستبعاد المهني، عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها، ضعف القوة المالية للمرأة)، وكذلك الدرجة الكلية للاستبعاد الاقتصادي للسيدات المبحوثات، حيث اوضحت النتائج أن (46,0%) من المبحوثات يحدث لهن استبعاد مهني بدرجة مرتفعة، وكذلك فإن النسبة الأكبر من السيدات المبحوثات (41,7%) ليس لديهن حرية التصرف في دخلهن وممتلكاتهن، في حين أن النتائج اظهرت أن النسبة الأكبر منهن لديهم ضعف في القوة المالية بدرجة متوسطة، وبذلك فإن غالبية السيدات بعينة الدراسة (35,0%-39,3%) يحدث لهن استبعاد اقتصادي بدرجة متوسطة ومرتفعة.

وقد يرجع ذلك الى أن غالبية السيدات الريفيات يتركز نشاطهن في الأعمال البسيطة التي تناسب مستوياتهن التعليمية وظروفهن الاجتماعية والتي تعود عليهن بأجر غير مجزي بسبب نقص فرص العمل. كذلك بسبب سيطرة أزواجهن على هذه الدخول البسيطة وعدم قدرتهن على التصرف فيها مما يؤدي الى ضعف القدرة المالية لدى غالبتهن.

جدول (4) وصف مستوى الاستبعاد الاقتصادي للسيدات المبحوثات

الاستبعاد الاقتصادي	العدد	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أ- الاستبعاد المهني:			12,5	2,3
- منخفض (اقل من 9 درجات)	53	17,7		
- متوسط (9- 12 درجة)	109	36,3		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	138	46,0		
ب- عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها:			11,4	2,1
- منخفضة (اقل من 9 درجات)	95	31,6		
- متوسطة (9- 12 درجة)	80	26,7		
- مرتفعة (13 درجة فأكثر)	125	41,7		
ج- ضعف القوة المالية للمرأة الريفية:			12,3	2,5
- منخفضة (اقل من 9 درجات)	83	27,7		
- متوسطة (9- 12 درجة)	127	42,3		
- مرتفعة (13 درجة فأكثر)	90	30,0		
د- الدرجة الكلية للاستبعاد الاقتصادي:			36,2	7.0
- منخفضة (اقل من 25 درجة)	77	25,7		
- متوسطة (25- 35 درجة)	105	35,0		
- مرتفعة (36 درجة فأكثر)	118	39,3		

2- وصف مستوى الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للسيدات المبحوثات:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (5) البنود الفرعية الثلاثة للاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية بعينة الدراسة (الاستبعاد التعليمي، الاستبعاد الصحي، الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية)، وكذلك الدرجة الكلية للاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للسيدات المبحوثات، حيث أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثات (47,3%) يحدث لهن الاستبعاد التعليمي بدرجة متوسطة، في حين النسبة الأكبر من المبحوثات (39,3%) يحدث لهن الاستبعاد الصحي بدرجة مرتفعة، وكذلك فأن النسبة الأكبر منهن يحدث لهن استبعاد من المشاركة الاجتماعية، وبذلك فإن غالبية السيدات بعينة الدراسة (39,1%- 33,6%) يحدث لهن استبعاد اجتماعي بدرجة متوسطة ومرتفعة.

وقد يرجع ذلك إلى التمييز الذي يحدث داخل الاسرة بين الذكور والإناث فى التعليم .علاوة على الفقر، وارتفاع التكلفة المادية للتعليم ومتطلباته بما لا يتناسب ودخل الأسر الريفية الفقيرة مما يجعلها تضحي بتعليم الاناث وتسعى الى تزويجهن في سن مبكر، وعدم قدرة المبحوثات الاستفادة من بعض الفرص المتاحة فى الخدمات الصحية التى تساعدها فى العلاج من الأمراض وتعمل على تعزيز الصحة الجيدة لها بسبب الأعباء التي تتحملها داخل وخارج المنزل، كذلك ضعف مشاركتها الاجتماعية بسبب تسلط بعض الازواج وكذلك بسبب بعض العادات والتقاليد التي تعيب على المرأة الخروج من منزلها الا للضرورة القصوى.

جدول (5) وصف مستوى الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للسيدات المبحوثات

الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية	العدد	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أ- الاستبعاد التعليمي:			11,5	2,5
- منخفض (اقل من 9 درجات)	104	34,7		
- متوسط (9- 12 درجة)	142	47,3		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	54	18,0		
ب- الاستبعاد الصحي:			12,2	2,3
- منخفض (اقل من 9 درجات)	75	25,0		
- متوسط (9- 12 درجة)	107	35,7		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	118	39,3		
ج- الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية:			12,7	2,5
- منخفض (اقل من 10 درجات)	67	22,3		
- متوسط (9- 12 درجة)	103	34,3		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	130	43,4		
4- الدرجة الكلية للاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية:			36,4	7,3
- منخفضة (اقل من 25 درجة)	82	27,3		
- متوسطة (25- 35 درجة)	117	39,1		
- مرتفعة (36 درجة فأكثر)	101	33,6		

3- وصف مستوى الاستبعاد السياسي للسيدات المبحوثات:

تشير النتائج الواردة بجدول (6) الى البنود الفرعية الثلاثة للاستبعاد السياسي للمرأة الريفية بعينة الدراسة (الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية ، الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات، الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات)، وكذلك الدرجة الكلية للاستبعاد السياسي للسيدات المبحوثات، حيث أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثات(75,7%) يحدث لهن استبعاد من عضوية المجالس المحلية، وكذلك من عضوية الاحزاب والنقابات (77,7%)، في حين أن النسبة الأكبر منهن (39%)يحدث لهن استبعاد من المشاركة في الانتخابات بدرجة متوسطة، وبناءا على ذلك فإن أكثر من نصف المبحوثات (59,7%) يحدث لهن استبعاد سياسي بدرجة ومرتفعة.

وقد يرجع ذلك إلى أن هناك اتجاه سائد في المجتمع بعدم قدرة المرأة على المشاركة السياسية ونقص في الثقة والمؤازرة للسيدات من جمهور الناخبين ومن بينهم المرأة نفسها. عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية أو من يقومون بالاختيار للترشيح بدور المرأة أو الثقة في قدرتها السياسية على خوض المعارك الانتخابية التي تحتاج إلى قدرات خاصة لا تتوافر إلا للرجل، فعمليات

الترشيح وإعلان الأسماء في الأحزاب السياسية متحيزة ضد المرأة، حيث الأولوية للرجال، علاوة على بعض التقاليد التي تحرم على المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط قاسية على تفوق المرأة على الرجل بل تمنع تقلد المرأة لمناصب ترأس فيها الرجل، بحجة أن دور المرأة يقتصر على ملازمة المنزل والاهتمام بأسرتها بالإضافة إلى ان وضع المرأة في المجتمع يمنعها من الخروج كثيراً خارج المنزل والتأخير لساعات طويلة.

جدول (6) وصف مستوى الاستبعاد السياسي للسيدات المبحوثات

الاستبعاد السياسي	العدد	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أ- الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية: - - منخفض (اقل من 9 درجات)	25	8,3	13,2	2,3
- متوسط (9- 12 درجة)	48	16,0		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	227	75,7		
ب-الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات: - منخفض (اقل من 9 درجات)	21	7,2	13,8	2,7
- متوسط (9- 12 درجة)	45	15,0		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	234	77,8		
ج- الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات:- منخفض (اقل من 9 درجات)	106	35,3	11,4	2,2
- متوسط (9- 12 درجة)	117	39,0		
- مرتفع (13 درجة فأكثر)	77	25,7		
4- الدرجة الكلية للاستبعاد السياسي: - منخفضة (اقل من 5 درجة)	51	17,0	38,4	7,2
- متوسطة (25- 35 درجة)	70	23,3		
- مرتفعة (36 درجة فأكثر)	179	59,7		

4- وصف مستوى الاستبعاد الاجتماعي الكلي للسيدات المبحوثات:

تشير النتائج الواردة بجدول (7) الى مستوى الاستبعاد الاجتماعي الكلي الذي يحدث ضد المرأة الريفية بعينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن ما يقرب من نصف السيدات المبحوثات (44,3%) يحدث لهن استبعاد بدرجة مرتفعة وكذلك يتعرض حوالى ثلثهن (32,3%) الى الاستبعاد بدرجة متوسطة، في حين أن (23,4%) فقط يتعرضن للاستبعاد بدرجة منخفضة.

ويتضح من هذه النتائج المعاناة التي تتعرض لها أغلب السيدات الريفيات من الاستبعاد الاجتماعي الكلي بسبب أن أغلبهن يقعن تحت وطأة الفقر والأمية وعدم معرفتهن بحقوقهن والموارد والفرص المتاحة لهن في المجتمع، وضعف قدرتهن على الوصول الى البرامج والمشروعات التي تساهم في تحسين ظروفهن المعيشية وانتشالهن من الفقر، وعدم إفساح المجال أمامهن لتحقيق مطالبهن الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية التي تتلاءم مع طبيعة ظروفهن الأسرية والمجتمعية ومحاربة الأنماط الفكرية والعادات والتقاليد الخاطئة السائدة في المجتمع الريفي والعمل على تعديلها.

جدول (7) وصف مستوى الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية بعينة الدراسة

الاستبعاد الاجتماعي الكلي	العدد	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
- منخفض (اقل من 75 درجات)	70	23,4	111,0	21,6
- متوسط (75- 105 درجة)	97	32,3		
- مرتفع (106 درجة فأكثر)	133	44,3		

ثالثاً: النتائج الخاصة بتحديد الأهمية النسبية لكل محور من المحاور المستخدمة في قياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية:

تم استخدام أسلوب تحليل الأنحدار المرحلي Step-Wise Multiple Regression Analysis، لتحديد الأهمية النسبية للمحاور الفرعية المكونة لكل من (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد الاجتماعي- الاستبعاد السياسي- الاستبعاد الكلي) للمرأة الريفية وذلك كما يلي:

1- الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (8) ما يلي:

1- أن جميع المحاور الفرعية المستخدمة في قياس هذا المحور، كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي 0,01 على درجة الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية.

2- يتضح من قيمة (F) والبالغة (172,42) معنوية النموذج الأنحداري لعلاقة المحاور الفرعية بدرجة الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية.

3- بالرجوع إلى قيم معامل الأنحدار الجزئي المعياري أظهرت النتائج اختلاف الأهمية النسبية للمحاورالفرعية المكونة لمحور الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية، حيث تبين أن الاستبعاد المهني هو المحور الأهم في مقياس الاستبعاد الاقتصادي، ثم يليه ضعف القوة المالية للمرأة، وكان أقل المحاور أهمية هو عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها.

وبناءً على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل، حيث تباينت المحاور الثلاثة (الاستبعاد المهني - عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها - ضعف القوة المالية للمرأة الريفية) في درجة الأهمية النسبية داخل محور الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية"

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن انتشار البطالة بين السيدات الريفيات وعدم وجود فرص عمل مناسبة وحصر نشاطهن الاقتصادي داخل المنزل أو المزرعة الخاصة بالزوج أو العمل غير الرسمى يؤدي الى ارتفاع معدل الاستبعاد الاقتصادي للمرأة وضعف قدرتها المالية.

جدول (8) الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية.

المحاور الفرعية	قيمة معامل الأنحدار الجزئي	قيمة معامل الأنحدار الجزئي المعياري	قيمة (t)
1- الاستبعاد المهني	1,73	0,68	**15,65
2- ضعف القوة المالية للمرأة الريفية	0,94	0,49	**12,34
3- عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها	0,88	0,37	**9,33

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,01 قيمة (F) = 172,42**

2- الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (9) ما يلي:

1- أن جميع المحاور الفرعية المستخدمة في المقياس، كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي 0,01 وذلك على درجة الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية.

2- يتضح من قيمة (F) والبالغة (184,62) معنوية النموذج الأنحداري لعلاقة المحاور الفرعية بدرجة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية.

3- بالرجوع إلى قيم معامل الأنحدار الجزئي المعياري أظهرت النتائج اختلاف الأهمية النسبية للمحاورالفرعية المكونة لمحور الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية، حيث تبين أن الاستبعاد التعليمي هو المحور الأهم في مقياس الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية، ويليه الاستبعاد الصحي، ثم الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية.

وبناءً على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الصفري الثاني وقبول الفرض البديل، حيث تباينت المحاور الفرعية الثلاثة (الاستبعاد التعليمي - الاستبعاد الصحي - الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية) في درجة الأهمية

النسبية داخل محور الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية"

وقد يرجع ذلك إلى أن حرمان المرأة من التعليم بسبب الفقر أو بسبب تفضيل تعليم الذكور على الإناث أو بسبب الزواج المبكر من شأنه أن يؤدي الى أشكال الاستبعاد الاجتماعي الأخرى سواء الاستبعاد الصحي أو الاستبعاد من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية بسبب جهل السيدات الريفيات وانخفاض وعيهن بأساليب التغذية الصحية وكيفية الحفاظ على صحتهن وبرامج تنظيم الأسرة وكذلك عدم معرفتهن بحقوقهن وواجبتهن مما يجعلهن عرضة أكثر للاستبعاد الاجتماعي من المجتمع.

جدول (9) الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية.

المحاور الفرعية	قيمة معامل الأنحدار الجزئي	قيمة معامل الأنحدار الجزئي المعياري	قيمة (t)
1- الاستبعاد التعليمي	1,97	0,73	**18,76
2- الاستبعاد الصحي	1,09	0,52	**15,37
3- الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية	0,93	0,40	**11,71

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,01 قيمة (F) = 193,53**

ج- الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (10) ما يلي:

1- أن جميع المحاور الفرعية المستخدمة في المقياس، كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي 0,01 على درجة الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية.

2- يتضح من قيمة (F) والبالغة (193,53) معنوية النموذج الأنحداري لعلاقة المحاور الفرعية بدرجة الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية.

3- بالرجوع إلى قيم معامل الأنحدار الجزئي المعياري أظهرت النتائج اختلاف الأهمية النسبية للمحاورالفرعية المكونة لمحور الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية، حيث تبين أن الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية هو المحور الأهم في مقياس الاستبعاد السياسي، ويليه الاستبعاد من الأحزاب والنقابات، ثم الاستبعاد من المشاركة الانتخابات.

وبناءً على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الصفري الثالث وقبول الفرض البديل، حيث تباينت المحاور الفرعية الثلاثة (الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية- الاستبعاد من عضوية الاحزاب والنقابات - الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات) في درجة الأهمية النسبية داخل محور الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية"

ويمكن تفسير ذلك بأن استبعاد المرأة الريفية من عضوية المجالس المحلية وعدم تشجيعها على ممارسة حقها في الترشح والفوز سوف يقلل عندها الوعي بأهمية دورها السياسي ويجعلها تعزف عن أنواع المشاركات الأخرى مثل عضوية النقابات والاحزاب أو المشاركة في الانتخابات سواء كناخبة أو مرشحة مما يزيد من درجة الاستبعاد السياسي الذي تتعرض له.

جدول (10) الأهمية النسبية للمحاور الفرعية لمقياس الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية

المحاور الفرعية	قيمة معامل الأنحدار الجزئي	قيمة معامل الأنحدار الجزئي المعياري	قيمة (t)
1- الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية	2,03	0,75	**21,45
2- الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات	1,79	0,67	**19,28
3- الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات	1,28	0,55	**15,62

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,01 قيمة (F) = 193,53**

د- الأهمية النسبية للمحاور الرئيسية داخل مقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (11) ما يلي:

1- أن جميع المحاور الرئيسية المستخدمة في المقياس، كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي 0,01 على درجة الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية.

2- يتضح من قيمة (F) والبالغة (203,45) معنوية النموذج الأنحداري لعلاقة المحاور الرئيسية بدرجة الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية.

3- بالرجوع إلى قيم معامل الأنحدار الجزئي المعياري أظهرت النتائج اختلاف الأهمية النسبية للمحاورالرئيسية المكونة لمقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية، حيث تبين أن الاستبعاد الاقتصادي هو المحور الأهم، يليه الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية ، ثم الاستبعاد السياسي.

وبناءً على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الصفري الرابع وقبول الفرض البديل، حيث تباينت المحاور الرئيسية الثلاثة (الاستبعاد الاقتصادي- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية- الاستبعاد السياسي) في درجة الأهمية النسبية داخل مقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية"

وقد يرجع ذلك الى أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرة المرأة الريفية على الحصول على مصدر دخل مناسب يوفر لها حياة كريمة سوف يؤثر على الجوانب الاخرى في حياتها سواء من ناحية التعليم أوالصحة وأيضا سوف يخفض من مكانتها داخل المجتمع ويحرمها من كثير من الفرص التي قد تحسن وضعها داخل المجتمع، مما يؤدي بها الى مزيد من الاستبعاد وبالتالي تدخل في دائرة الاستبعاد المفرغة، ويؤثر ذلك سلبيا على المرأة الريفية بصفة خاصة وعلى المجتمع المحلي بصفة عامة.

جدول (11) الأهمية النسبية للمحاور الرئيسية لمقياس الاستبعاد الاجتماعي الكلي للمرأة الريفية

المحاور الرئيسية	قيمة معامل الأنحدار الجزئي	قيمة معامل الأنحدار الجزئي المعياري	قيمة (t)
1- الاستبعاد الاقتصادي	2,12	0,71	**22,31
2- الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية	1,92	0,64	**19,50
3- الاستبعاد السياسي	1,15	0,58	**18,42

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,01 قيمة (F) = 203,45**

التوصيات:

- توصيات متعلقة بإعداد مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتوفر له دلالات الثبات والصدق

1- بناء على ما توصلت اليه الدراسة من إعداد مقياس للاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية تتوفر له دلالات الثبات والصدق، توصي الدراسة القائمين على تحسين أوضاع المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة باستخدم هذا المقياس للتعرف على درجة الاستبعاد التي تحدث للمرأة الريفية في بغرض وضع حد لهذه الظاهرة السلبية والتي لاتؤثر فقط على المرأة وانما يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع ككل وذلك لأن المرأة هي الحلقة الأهم في عملية التنمية الريفية والنهوض بالمجتمع.

2- توصي الدراسة أيضا باجراء مزيد من البحوث لتطوير هذا المقياس حتى يمكن تعميمه على فئات أخرى تعاني من هذه الظاهرة مثل الشباب وذوي الإعاقة وغيرهم من المهمشين.

ب- توصيات متعلقة بدرجة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية:

3- بناء على ما توصلت اليه الدراسة من ارتفاع درجة الاستبعاد الاقتصادي للمرأة الريفية بمنطقة الدراسة توصي الدراسة بضرورة العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال توفير برامج اقتصادية تستهدف بالدرجة الأولى توفير فرص عمل مناسبة للمرأة وكذلك توفير التمويل اللازم لكي تستطبع المرأة الريفية اقامة مشروعات صيرة ومتناهية الصغر تساعدها على تحسين الاوضاع الاقتصادية لها ولأسرتها.

4- بناء على ما توصلت اليه الدراسة من ارتفاع درجة الاستبعاد من الخدمات والمشاركة الاجتماعية للمرأة الريفية بمنطقة الدراسة توصي الدراسة بضرورة العمل على التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية من خلال برامج اجتماعية تستهدف خفض معدل الأمية ورفع المستوى التعليمي للريفيات والقضاء على أسباب التسرب من التعليم مثل الزواج المبكر وارتفاع تكاليف التعليم، كذلك برامج للرعاية الصحية للمرأة الريفية في المراحل المختلفة من حياتها، وزيادة توعيتها بأهمية المشاركة في الأنشطة المجتمعية.

5- بناء على ما توصلت اليه الدراسة من ارتفاع درجة الاستبعاد السياسي للمرأة الريفية بمنطقة الدراسة توصي الدراسة بضرورة العمل على التمكين السياسي للمرأة الريفية من خلال برامج توعية مجتمعية باهمية الدور السياسي للمرأة وتشجيع المراة على المشاركة السياسية بكل أشكالها ومحاربة بعض العادات والتقاليد السلبية التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة.

ملحق (1) مقياس الاستبعاد الاجتماعي للمرأة الريفية

العبارات	موافق	محايد	معارض	العبارات	موافق	محايد	معارض
أولا: الاستبعاد الاقتصادي: أ- الاستبعاد المهني: 1- تعارض أسرتي خروجي للعمل				ج- الاستبعاد من المشاركة في الانشطة الاجتماعية: 26- جوزي مانعني من زيارة أقاربي			
2- زوجي يجبرني على العمل معه في الحقل				27- ماينفغش البنت تقول رأيها			
3- محدش بيردى يشغلني علشان معايا أولاد				28- أهلي رافضين اشارك في أي عمل يخص القرية			
4- بشتغل بالاجرة عند الناس علشان مفيش شغل ثاني				29- مابيقبلوش ستات في الجمعيات الخيرية			
5- مفيش وظيفة مناسبة ليا علشان مش متعلمة				30- بشارك في اي مناسبة اجتماعية			
ب- عدم حرية التصرف في دخلها وممتلكاتها 6- اجري كله بياخدوا زوجي ومعرفش عنه حاجة				ثالثا: الاستبعاد السياسي: أ- الاستبعاد من عضوية المجالس المحلية: 31- الناس بتقول عيب ان ست تترشح في المجلس المحلي			
7- ماينفعش البنت تورث في العيلة وتطلع الارض بره				32- الناس بترفض تدي صوتها لاي ست مترشحة			
8- أملاكي كلها مع جوزي بيتصرف فيها هو				33- الرجالة بس هي ينفع تترشح في المجلس			
9- مصروف البيت مع جوزي لما بنحتاج حاجة بيجيبها				34- عيب اترشح قصاد رجالة في القرية			
10- لما بحتاج حاجة بقول لجوزي عليها بيرفض				35- الترشيح محتاج فلوس وانا الحال على الاد.			
ج- ضعف القوة المالية للمرأة الريفية 11- أسعى أن يكون عندي مشروع خاص بيا				ب- الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات: 36- الأحزاب الموجودة ما بتشجعش على مشاركة المرأة			
12- معنديش أي أرض زراعية بأسمي				37- العادات والتقاليد بتمنع المشاركة في الأحزاب			
13- مربية مواشي في البيت خاصة بيا				38- أهلي بيشجعوني انضم لأي حزب			
14- مفيش بيت اروحله لو جوزي طردني				39- ماعنديش وقت اضيعه في السياسة			
15- معنديش أي مصدر دخل ليا والمعايش بقت صعبة				40- العمل الحزبي بيضيف لخبراتي			
ثانيا:الاستبعاد الاجتماعي أ- الاستبعاد التعليمي 16- أبويا قال لازم تقعدي تساعدي والدتك في البيت				ج- الاستبعاد من المشاركة في الانتخابات 41- بلدنا بتشجع الستات تترشح للانتخابات			
17- اهلي كانوا بيعلموا البنات زي ما بيعلموا الأولاد				42- كفاية عليا شغل البيت مبقدرش اروح ادي صوتي			
18- ظروفنا ماتسمحش اننا نصرف على مدارس				43- جوزي بيقول ان الانتخابات دي تضييع وقت مالهاش لازمة			
19- أمي قالتلي ان البنت مالهاش غير بيتها وجوزها				44- مابفوتش اي انتخابات الا لما ادي صوتي			
20- اتجوزت بدري واضطريت اطلع من المدرسة				45- أهلي بيرفضوا اني اروح انتخب			
ب- الاستبعاد الصحي: 21- كثر الحمل والولادة هدت صحتي							
22- ظروفي ماتسمحش اني أكشف واجيب علاج							
23- الوحدة الصحية مافيهاش اهتمام بالفقراء							
24- ماعنديش تأمين صحي علشان مش موظفة							
25- بعاني من الانيميا وسوء التغذية							

المراجع

أبو علام، رجاء محمود2007 **"مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية"**، دار النشر للجامعات، القاهرة.

أحمد، حسين عبد الحميد.2007 **الفقر والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

أحمد، التهامي البكري. ٢٠١٤ **تقويم مشروع دعم الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان**، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الديب، هدى أحمد ،محمود عبد العليم محمد سليمان. **2015مخاطر الاستبعاد على الدولة والمجتمع** - تحليل سوسيسولوجي.مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد ديسمبر 13-14.جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

الرامخ، السيد محمد.2012**تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعى والتمكين**: دراسة إستطلاعية لأوضاع المرأة الريفية فى مصر، كلية الأداب، جامعة الاسكندرية.

الحيدري، عبد الرحيم عبد الرحيم.**2000المشاكل الاجتماعية في: أساسيات علم الاجتماع**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

العزبي، محمد ابراهيم .١٩٩٩**المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي**، في: نبيل جامع وعبد الرحيم الحيدري ومحمد العزبي وابراهيم رزق وأحمد ملوخية وعلاء عبد القادر: دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية.

بلقاسم، سالطنية، أسماء بن تركي.2012**تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي** ، مجلة العلوم الانسانية، العدد مارس الرابع والعشرين ، جامعةمحمد خيضر بسكرة.

جون هيلز وآخرون.2007**الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، دط. ترجمة :محمد الجوهري.الكويت. عدد 344. سلسلة عالم المعرفة. إصدارالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت

حامد، آلاء محمد. ٢٠١٥**العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة**، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

حجازي، أحمد مجدي 2000 **فقراء في زمن العولمة**- تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعي، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة.

رايان، ديبانا وآخرون. ٢٠٠٢ **اصوات الفقراء صيحة للتغيير**، المجلد الثانى، منشورات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

رشدي، جيهان. ٢٠١٧**التمكين كإستراتيجية لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي لفقراء العشوائيات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد العزيز، محمد عطا أحمد.2021 **دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، الجزء الثاني، العدد 55.

عبد الكريم، دينا سمير.٢٠١٦**شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف**، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية

عوض، محسن 2012 **قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**- نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غربي آسيا في منطقة الاسكوا، ديسمبر،كانون الأول ، القاهرة.

عياد، هاني جرجس. 2014**"الاستبعاد الاجتماعي"** المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، 20 ايلول/ سبتمبر. //:http> socio,montadarabi .com>

مصطفي، أحمد. ٢٠١٦**فعالية برامج منظمات المجتمع المدني في مناهضة الاستبعاد الاجتماعي للمعاقات حركيا**، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.

Barry, Brian 2002 : Social Exclusion, Social Isolation, and Income Distribution.» in: John Hills, Julian Le Grand and David Piachaud, Understanding Social Exclusion. Oxford: Oxford University Press

Jennie, pappy. 2010: Final Report to The WHO Commission on Social Determinants of Health from the Social Exclusion Knowledge Network, Lancaster University, Lancaster, United Kingdom, Journal of Research in Nursing.

Kirk, J. and M. L. Miller 1986: "Reliability and Validity in Qualitative Research", Beverly Hills, Sage.

Kline, P. 2000: "Handbook of Psychological Testing", Second Edition, New York, Routledge.

Lakshmanasamy, T 2013: How Deep is Caste Discrimination and Social

Stewart, Frances. 2005 Social exclusion and conflict analysis and policy Implications, centre for research on Inequality, human security and Ethnicity University of oxford, manifold.

Exclusion?: Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalits.» Indian Journal of Dalit and Tribal Studies and Action: vol. 1, no. 3, June.

ABSTRACT:

This study aimed to construct a measure of social exclusion of rural women that has indications of stability and validity, characterizing the level of social exclusion of rural women in its various dimensions (social exclusion - economic exclusion - political exclusion - total degree of exclusion) in the study area, as well as determining the relative importance of each of the axes used in Measuring the social exclusion of rural women, and identifying the reasons that lead to the social exclusion of rural women from the point of view of the respondents in the study sample.

A regular random sample of 300 rural women was selected,160 respondents in the village of Qasr Rashwan, 140 respondents in the village of Dar Al-Salam.. Frequency distribution tables, percentages, arithmetic mean, and standard deviation were used to display and describe the data, and the Spearman and Brown equation was used for prediction , and Gutman's coefficient, stability coefficient alpha (α) by Cronbach's method, to measure the stability of the measure of social exclusion of rural women, Pearson's simple correlation coefficient, and gradual multiple regression analysis were used to identify the order of social exclusion axes according to their relative importance within the scale.

The most important results were that the stability coefficients of the measure of social exclusion of rural women and its sub-axes were all relatively high, which provides a great deal of confidence in the use of this measure. And that the majority of women in the study sample (35.0% - 39.3%) experience economic exclusion in a medium and high degree, and the majority of women in the study sample (39.1% - 33.6%) experience social exclusion in a medium and high degree. And that more than half of the respondents (59.7%) have a high degree of political exclusion. The value of (F) of (203.45) indicated the significance of the regression model for the relationship of the main axes (economic exclusion, social exclusion, political exclusion) with the degree of total social exclusion of rural women.